

Distr.: General
15 March 2019
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الثالثة والستون

١١-٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩

البند ٣ (أ) '١' من جدول الأعمال*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة
”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية
والسلام في القرن الحادي والعشرين“: نظم الحماية
الاجتماعية، وفرص الاستفادة من

الخدمات العامة، والبنى التحتية المستدامة لأغراض تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة

حلقات الحوار الوزارية: الممارسات الجيدة في توفير الحماية الاجتماعية والخدمات
العامة والبنى التحتية المستدامة، بما في ذلك من أجل الاعتراف بالعمل المنزلي
وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر وتقديرها

موجز الرئيسة

١ - في ١١ آذار/مارس ٢٠١٩، عقدت لجنة وضع المرأة حلقتي حوار وزاريتين في موضوع
”الممارسات الجيدة في توفير الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنى التحتية المستدامة، بما في ذلك
من أجل الاعتراف بالعمل المنزلي وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر وتقديرها“ في إطار الموضوع
ذي الأولوية ”نظم الحماية الاجتماعية، وفرص الاستفادة من الخدمات العامة، والبنى التحتية المستدامة
لأغراض تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة“. وبحث المشاركون الخبرات والدروس المستفادة
والممارسات الجيدة المتعلقة بالموضوع، مركزين على الأطر التشريعية والسياساتية الوطنية القائمة وعلى
التدابير التي حققت نتائج ملموسة لصالح النساء والفتيات.



٢ - وترأست أمينة مجلس الوزراء لشؤون الخدمة العامة والشباب والشؤون الجنسانية في كينيا، مارغريت كوييا، حلقة الحوار الأولى وأدلت بملاحظات استهلالية. وشارك في حلقة الحوار الأولى وزراء ومسؤولون رفيعو المستوى من ٢١ دولة من الدول الأعضاء ومراقب واحد. وقدمت نائبة المدير التنفيذي لمركز التجارة الدولية، دوروثي تمبو، موجزا بأهم المضامين ثم أدلت بملاحظات ختامية. وترأست نائبة رئيس كولومبيا، مارتا لوسيا راميريس، حلقة الحوار الثانية وأدلت بملاحظات استهلالية. وتولت بعدها رئاسة حلقة الحوار الثانية المستشارة الرئاسية الكولومبية لشؤون مساواة المرأة، آنا ماريا ترمبين أوربيسي. وشارك في حلقة الحوار وزراء ومسؤولون رفيعو المستوى من ١٦ دولة من الدول الأعضاء. وقدمت أسا رغير، نائبة المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) موجزا بأهم المضامين وأدلت بملاحظات ختامية.

نُهج منسقة ومتكاملة

٣ - ناقش المشاركون الحاجة إلى اتباع نهج متكامل لتحسين تصميم وتنفيذ نظم الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنى التحتية المستدامة لما فيه مصلحة النساء والفتيات. وشدد المشاركون على أنه، من أجل التعجيل بالحد من الفقر وتعزيز جهود منع الأزمات بغية تحقيق التنمية المستدامة على النحو المتوخى في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ينبغي الاستفادة بشكل كامل من المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإحلال هدي المساواة والتمكين مكانة مركزية في نهج السياسة العامة.

٤ - وأبلغ المشاركون عن التقدم المحرز في إلغاء الأحكام التمييزية من القوانين والسياسات بهدف الرفع من فرص استفادة المرأة من نظم الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنى التحتية المستدامة. ونادوا بوضع أطر قانونية وسياساتية مراعية للمنظور الجنساني، تتولى تنفيذها مؤسسات قوية منفتحة على مشاركة جميع النساء والفتيات مشاركة فعالة. ونادوا أيضاً إلى زيادة مخصصات الميزانيات وأطر مساءلة الحكومات من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في تلك المجالات. وشددوا في هذا الصدد على أهمية الإحصاءات الجنسانية القوية والمناسبة التوقيت، بما في ذلك من خلال إجراء دراسات استقصائية منتظمة بشأن استخدام الوقت.

الاعتراف بالعمل المنزلي وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر وتقديرها في النظم الوطنية للحماية الاجتماعية ومن خلال الخدمات العامة

٥ - لقد وجه المشاركون الانتباه إلى قيمة ومساهمة أعمال الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوعة الأجر في رفاه المجتمعات وازدهار الاقتصادات. وفي الوقت نفسه، سلطوا الضوء على أثر تلك الأعمال على النساء والفتيات، حيث يتحملن معظم أعبائها. وناقشوا كيف أن الاستثمارات في نظم الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنى التحتية المستدامة يمكن أن تفضي إلى الاعتراف بأعمال الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوعة الأجر وتقديرها وإعادة توزيعها. ودعا المتكلمون إلى استحداث برامج للحماية الاجتماعية تعطي قيمة للوقت الذي يذهب في القيام بأعمال الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوعة الأجر، كأن يكون ذلك، على سبيل المثال، من خلال معاشات تقاعدية شاملة دون دفع اشتراكات وإعطاء "أرصدة مقابل الرعاية" في النظم القائمة على الاشتراكات. وسيقت أمثلة على طرائق مختلفة لتحويلات الدخل (مثل التحويلات النقدية المشروطة وغير المشروطة، والمعاشات التقاعدية الاجتماعية، وبدلات الإعاقة)، وآليات الضمان الاجتماعي، وغيرها من التدابير الرامية إلى الزيادة من تأمين الدخل للأسر

المنخفضة الدخل. وفي هذا الصدد، تم تأكيد أهمية حصول المرأة على تحويلات الدخل باعتبار ذلك وسيلة لتقوية موقفها في عملية اتخاذ القرار داخل الأسرة.

٦ - وأعرب المشاركون عن اعترافهم بالدور الذي تضطلع به أسواق العمل في معالجة عدم التكافؤ في توزيع أعمال الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوعة الأجر بين المرأة والرجل. وبحث المتكلمون الجهود التي تُبذل في الوقت الراهن لتهيئة بيئة مواتية لمشاركة المرأة في سوق العمل وتمكينها اقتصادياً، وكما بحثوا الجهود الرامية إلى دعم المرأة في سعيها إلى تحقيق ذلك. وتناول النقاش أيضاً الإصلاحات القانونية والسياساتية التي تهدف إلى تيسير التوفيق بين العمل ومسؤوليات الأسرة، وإلى تشجيع التكافؤ في تقاسم هذه المسؤوليات بين المرأة والرجل، بما في ذلك من خلال خطط إجازات الأمومة وإجازات الأبوين المدفوعة الأجر، وإتاحة خدمات ميسورة التكلفة وجيدة النوعية ويسهل الوصول إليها لرعاية الأطفال والمسنين.

٧ - وأثيرت أيضاً مسألة تردي وضع النساء والفتيات اللواتي يزاولن أعمالاً في أنشطة مملوكة للأسرة، كما أثيرت مسألة استبعادهن من تغطية الحماية الاجتماعية. وأشار المتكلمون إلى أن دور المرأة باعتبارها من مقدمي الرعاية غير المدفوعة الأجر، إلى جانب غياب الخدمات الشاملة والبنى التحتية اللازمة لدعمهن، لا تزال أكبر عامل يساهم في التفاوت في الدخل بين المرأة والرجل. وأعرب العديد من المشاركين أيضاً عن القلق من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعمال المنزليين، ذكورا وإناثا، الذين كثيرا ما يعملون بدون عقود وبأجور متدنية وحماية اجتماعية ضئيلة أو معدومة أصلاً.

٨ - وشدد المشاركون على الحاجة إلى نظم وطنية للرعاية الشاملة تجمع بين خدمات الرعاية للأطفال دون سن المدرسة والأشخاص ذوي الإعاقة والضعفاء والمسنين، باعتبار الخدمات إسهاما في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. واعتبر المشاركون أن التعليم النظامي والتدريب المهني يكتسبان أهمية بالغة في تغيير ما يُتوقع من المرأة والفتاة من مسؤوليات وأدوار جنسانية تقليدية، وفي دعم المرأة في سعيها إلى الحصول على عمل مدفوع الأجر. ومن التدابير التي تساعد على بلوغ تلك الغاية التعليم الإلزامي الشامل والجاني، وبرامج الوجبات الغذائية المدرسية وبعد الدوام المدرسي التي تزيد من متابعة الفتيات للدراسة، وإعانات التعليم المقدمة للفتيات المنتميات إلى الأسر المعيشية المنخفضة الدخل والأسر المعيشية المهمشة والفتيات ذوات الإعاقة.

٩ - واعتبر المتكلمون أن توافر خدمات الرعاية الصحية الشاملة أمر بالغ الأهمية للتخفيف بعض الشيء من مسؤوليات الرعاية غير المدفوعة الأجر التي تقع على كاهل النساء والفتيات داخل الأسر المعيشية. وقُدمت أمثلة على التغطية الصحية الشاملة، لا سيما بالنسبة للنساء والفتيات، بما في ذلك تغطية خدمات الصحة الإنجابية. وتطرق المشاركون أيضاً إلى مسألة توافر التدابير الصحية الوقائية، وخدمات الرعاية الصحية الأجنبية للأطفال دون سن الخامسة، والتأمين الصحي الشامل، باعتبارها أمثلة من الخدمات العامة الرامية إلى التعجيل بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

تعميم مراعاة المنظورات الجنسانية في تصميم وتنفيذ البنى التحتية المستدامة

١٠ - لقد أبرز المشاركون ما للبنى التحتية المستدامة المراعية للمنظور الجنساني من أهمية في التخفيف من مسؤوليات المرأة من حيث أعمال الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوعة الأجر. فالاستثمارات في الطاقة المتجددة والمياه والصرف الصحي والنقل العام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على سبيل المثال، يمكن أن تخفف من مشاق العمل المنزلي غير المدفوع الأجر. ومن شأن إدخال تحسينات على إمدادات

الطاقة للأسر المعيشية أن يخفض أيضاً معدل الوفيات من تلوث الهواء المنزلي الناجم عن استخدام أنواع الوقود الأحفائي. ويمكن تحصيل مزايا مماثلة عن طريق إدخال تحسينات في مجال الإمداد بالمياه وإدارة المياه، على سبيل المثال، من خلال حماية النظم الإيكولوجية المائية لتحسين نوعية المياه من أجل الحفاظ على الصحة البشرية، ومن خلال إيصال المياه إلى الحنفيات للتخفيف من مشاق الخروج لإحضارها.

١١ - وأشار المشاركون إلى أن إدماج اعتبارات المساواة بين الجنسين في أمور من قبيل تصميم البنى التحتية في شبكات النقل في المناطق الريفية والحضرية يمكن أن يسهم أيضاً في منع العنف الجنساني. واعتبروا أن عمالة المرأة في قطاع البنى التحتية، بما في ذلك على مستوى صنع القرار، وسيلة للتصدي للتمييز في سوق العمل، ومن ثم للفجوة القائمة بين الجنسين في الأجور. ومن شأن الاستثمار في البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما في المناطق الريفية التي تعاني من نقص الخدمات، أن يعزز من فرص الوصول إلى المعلومات و يتيح فرص العمل اللائق من خلال مباشرة النساء للأعمال الحرة.